المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر

بتاريخ: 10 نوفمبر 2021 العدد: 653 المصدر: بي بي سي (2021/10/30)

اتفاق تاريخي بقمة العشرين.. ضريبة عالمية على الشركات متعددة الجنسيات[1]

[1] https://al-ain.com/article/historic-agreement-g20-summit-global-tax-companies

صدق قادة مجموعة العشرين على اتفاق عالمي ينص على فرض ضريبة على الشركات العالمية قدرها 15% كحد أدنى. ويأتي ذلك في ظل المخاوف من قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل أرباحها إلى الملاذات الضريبية.

وقد صدق على الاتفاق جميع قادة مجموعة العشرين[2] الذين حضروا القمة في روما. وشمل جدول أعمال القمة والتي تنعقد للمرة الأولى حضوريا منذ بداية ظهور جائحة كوفيد-19، تغير المناخ والجائحة.

رابط الخبر

الرأي

شهد هذا العام عودة مؤتمر مجموعة العشرين للانعقاد بحضور قادة الدول الأعضاء؛ حيث تم عقد المؤتمر السابق للمجموعة عبر الإنترنت يومي 21-22 نوفمبر2020 برئاسة المملكة العربية السعودية نظرا لظروف الجائحة.

وقد ناقش المؤتمر هذا العام (2021) عددا من الموضوعات المهمة والملحة والتي نذكر خطوطها الرئيسية في هذا الرأي:

1. تم اقتراح فرض ضريبة عالمية بداية من عام 2023 قدرها 15% كحد أدنى على الشركات متعددة الجنسيات، في محاولة لإصلاح نظام الضرائب العالمي وجعله أكثر إنصافا واستقرارا، وذلك بهدف منع هذه الشركات من تحويل أرباحها/ إيراداتها بدون

[2] مجموعة العشرين تجمع اقتصادات العالم الكبرى، وتشكل الدول الأعضاء بها ما يزيد عن 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و75% من التجارة العالمية، و60% من سكان الكوكب. وتلتقي دول مجموعة العشرين سنويا منذ عام 1999، كما تعقد قمة سنوية منذ عام 2008 بمشاركة قادة ورؤساء حكومات الدول المعنية.

الخضوع للمحاسبة الضريبية إلى دول الملاذات الضريبية مثل برمودا وغيرها، وهذا توجه حميد يصب في مصلحة الدول النامية.

2. اتفق قادة العالم المشاركين في المؤتمر على تعزيز استجابة مشتركة للجائحة وتمهيد الطريق للتعافي الاقتصادي. وكان هناك إجماع على زيادة الجهود المبذولة لضمان تحسين حصول البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على اللقاحات. ولضمان توافر التمويل الكافي للوقاية من الجائحة وجاهزية الدول واستجابتها بدون أي تأخير أو اضطرابات، أنشأ قادة مجموعة العشرين فريق عمل مشترك معني بالمالية والصحة ليتولى التجهيز للوقاية من ورصد والاستجابة لأي جائحات مماثلة قد تظهر في المستقبل. وسوف تتخذ مجموعة العشرين كافة الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف العالمية بتلقيح 40% على الأقل من السكان في كافة الدول بنهاية عام 2021، و70% بحلول منتصف عام 2022، وفقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية. كما التزم وزراء الصحة والمالية بالعمل على تعزيز توريد اللقاحات والتدابير الطبية والمدخلات اللازمة لمكافحة الفيروس في البلدان النامية، وإزالة أي قيود على التمويل والتوريد ذات صلة. وسوف تستمر مجموعة العشرين في دعم مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 (Access to COVID-19 Tools Accelerator (ACT-A))وتمديدها حتى عام 2022، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع المبادرات العالمية والإقليمية[3].

3. جاء عدد الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ في روما محدودا، الأمر الذي أحبط النشطاء في مجال المناخ، حيث يختلف موقف المجموعة هذا العام عن توجهاتها السابقة مما يضع عبئا أكبر على مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP 26)[4] والمنعقد حاليا في مدينة

[3] رابط البيان الصحفي الذي أصدره فريق العمل المشترك المعني بالمالية والصحة:
G20-Joint-Finance-and-Health-Ministers-Communique-29-October-2021.pdf

[4] مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ السادس والعشرين بحضور الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي والتي تم التصديق عليها في 1994.

غلاسكو الاسكتلندية منذ 31 أكتوبر وسيستمر حتى 12 نوفمبر الحالي، واتفق قادة مجموعة العشرين على وضع حد أقصى للاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية، وهو الهدف الذي يجب تحقيقه من أجل الإبطاء من تسارع حدوث التداعيات الكارثية الناجمة عن أزمة المناخ مثل الفيضانات والعواصف والجفاف، وفقا لخبراء الأمم المتحدة. ولم يتطرق بيان قادة المجموعة إلى هدف تحقيق صافي صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2050، والذي تم تحديده في اتفاقية باريس لعام 2015. كما دعا المؤتمر إلى التوقف عن تمويل مولدات الطاقة التي تعمل بالفحم في الخارج بنهاية العام وهو قرار إيجابي، ولكن لم يضع هدفا للتخلص من الفحم تدريجيا على المستوى المحلي. وصرحت مجموعة العشرين أن تحقيق هدف توفير 100 مليار دولار سنويا لتمويل عمليات تخفيف تبعات تغير المناخ والتكيف معها في الدول النامية، الذي كان من المفترض تحققه عام 2020 قد تم تأجيل تنفيذه حتى عام 2023.

وأخيرا، قرارات مجموعة العشرين منها ما يشكل إضافة إيجابية لا سيما للتنمية في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل— ومنها مصر—ولكن من المهم معرفة أن تحقق الهدف يرتبط بالتزام الدول في التنفيذ على أرض الواقع بشكل سليم، على سبيل المثال، الضريبة العالمية المقترحة (بنسبة 15%) يجب حال إقرارها التأكد من توجيه العائد عليها لأغراض التنمية وليس لأي أغراض أخرى.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© 2021 المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES
جميع الحقوق محفوظة.